الأمم المتحدة

DP/2000/36

Distr.: General
11 August 2000
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠

٢٥ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نيويورك

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

تقرير مدير البرنامج

موجز

استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١١/٩٩، يتضمن هذا التقرير تقييما لنتائج الأنشطة التي تدعمها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل إطار التعاون. وفي ضوء الدروس المستفادة، يُقترح جدول أعمال مُحسن لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرنامج الإنمائي وفي منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٥	٢
ثانيا – أداء ونتائج إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٦-٢٧	٣
ثالثا – تعزيز التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب	٢٨-٣٦	١٣
رابعا – توجه البرنامج الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل	٣٧-٤٣	١٦
خامسا – توصيات باتخاذ إجراءات من جانب المجلس التنفيذي	٤٤	١٨

180900 180900 00-61127 (A)
0061127

أولا مقدمة

١ - في المقرر ١١/٩٩ للمجلس التنفيذي، طلب المجلس إلى مدير البرنامج أن يُعد تقريرا لتمكين المجلس من النظر في زيادة الموارد المتاحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية استجابة للفقرة ٤٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٢ - ولدى اعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام ١٩٧٨، كلّفت الجمعية العامة البرنامج الإنمائي بدور خاص في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذلك بتدعيم نظام إدارته المتعدد الأطراف، ووضع مفاهيم ونُهج جديدة لحشد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإعطاء دفعة للاستفادة من قدرات الجنوب في تطوير أنشطة التعاون.

٣ - واعترافا بتغير السياق العالمي منذ اعتماد خطة العمل، أكدت الجمعية العامة من جديد في السنوات الأخيرة على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه آلية تكميلية تتوفر لها مقومات الاستمرار لتحقيق بعض الفوائد الممكنة من العولمة. وقد كلّف التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالتركيز على القضايا المشتركة ذات الطابع الاستراتيجي مثل التجارة والاستثمار وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والبيئة. كما دعا التقرير إلى بناء القدرات الحاسمة للبلدان النامية عن طريق الدخول في شراكات عريضة القاعدة والربط الشبكي ودعم الحوار المتعلق بالسياسات العامة.

٤ - وفي المقرر ٢٣/٩٥ للمجلس التنفيذي، خصص المجلس نسبة ٠,٥ في المائة من مجموع الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كموارد خاصة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (البند ١ ٥). وقد وافق المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ على الإطار الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٩٩٧ ١٩٩٩)؛ وأحاط علما، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، بتمديد الإطار إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٥ - ويقدم هذا التقرير تقييما لنتائج الأنشطة التي دعمتها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي ضوء الدروس المستفادة، يُقترح جدول أعمال محسن لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرنامج الإنمائي وفي منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ثانيا أداء ونتائج إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٦ - استنادا إلى حد كبير إلى استراتيجية الاتجاهات الجديدة، وضع إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بغرض تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصورة نشطة ودعم التنمية البشرية المستدامة. وتُوخي دعم التنمية البشرية المستدامة من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتغطية المسائل المتصلة بالقضاء على الفقر؛ والبيئة؛ والإنتاج والعمالة؛ والتجارة والاستثمار وإدارة الاقتصاد الكلي. وبالنظر إلى اتساع نطاق هذه المسائل في مقابل الموارد المحدودة المتاحة، بُذلت جهود شاقة للتركيز على المبادرات التي يكون لها أثر كبير على عدد كبير من البلدان النامية والتي تسفر عن تحقيق نتائج. ومن ثم، ركز برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تركيزا شديدا على المبادرات التي (أ) تعزز القدرات الاستراتيجية للبلدان النامية على معالجة التحديات المؤسسية والسياسات المستجدة لظاهرة العولمة والمفاوضات المتعددة الأطراف؛ (ب) تقوي الربط الشبكي المعرفي حول قضايا التنمية والتعاون ذات الأولوية في الجنوب؛ (ج) تبني شراكات عريضة القاعدة وتحشد موارد إضافية لمعالجة الشواغل الملحة في مجال التنمية البشرية المستدامة.

٧ - وخُصصت موارد أساسية إجمالية قدرها ١٢,٥ مليون دولار للفترة ١٩٩٧ ٢٠٠٠ لثلاث مجموعات أساسية من الأنشطة بالنسب التالية: بناء القدرات الاستراتيجية السياساتية والمؤسسية ٤٣ في المائة؛ ودعم الشبكات المعرفية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٢٧ في المائة؛ وتكوين شراكات عريضة القاعدة للتنمية البشرية المستدامة ٣٠ في المائة.

٨ - وفي مقابل ذلك، خصصت أيضا موارد غير أساسية تمت تعبئتها للفترة ١٩٩٧ ٢٠٠٠ تبلغ نحو ١٧,٠ مليون دولار على النحو التالي: بناء القدرات الاستراتيجية السياساتية والمؤسسية ٤٣ في المائة؛ وتكوين شراكات عريضة القاعدة للتنمية البشرية المستدامة ٥٧ في المائة.

بناء القدرات الاستراتيجية السياساتية والمؤسسية

٩ - ركزت المبادرات التي جرى دعمها في إطار هذه المجموعة، أساسا، على تعزيز القدرات الاستراتيجية والتنسيقية للبلدان النامية إزاء التحديات السياساتية والمؤسسية للمشاركة الفعالة في الحكم العالمي المستجد المستند إلى القواعد. وفيما يلي النقاط البارزة الرئيسية.

١٠ - استجابة لطلب مجموعة الـ ٧٧ لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى اعتماد نهج منسق تجاه القضايا العالمية الرئيسية، قام برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتيسير عدد من مبادرات الحوار فيما بين بلدان الجنوب، مركِّزا على الأولويات التي حددتها البلدان النامية ذاتها. وشملت هذه القضايا التجارة فيما بين بلدان الجنوب، والاستثمار والتمويل؛ والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي؛ وقدرات واحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وتغير المناخ. وقد ساعدت هذه المبادرات المشتركة بين البرنامج الإنمائي ومجموعة الـ ٧٧، بطرق عديدة، البلدان النامية على التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن هذه القضايا وتحسين وضعها في العمليات المتعددة الأطراف مثل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل (١٩٩٩)، ومؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية (الأونكتاد العاشر) في بانكوك (٢٠٠٠). ومما هو جدير بالأهمية أن البلدان النامية المشاركة قدمت في جميع هذه المبادرات مساهمات مالية وعينية كبيرة. كما قدم بعض الشركاء من البلدان المتقدمة النمو، مثل اليابان وجمهورية كوريا، دعما ماليا ملموسا لواحدة أو أكثر من هذه المبادرات. وتمثل دور البرنامج الإنمائي أساسا في تقديم مدخلات تقنية وموضوعية معينة في هذه العمليات.

١١ - ومن خلال الشراكة مع مركز الجنوب، دعم برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المفاوضين من البلدان النامية، سواء في عواصمهم أو في جنيف، باستراتيجيات وأدوات لتمكينهم من التفاوض بصورة أكثر فعالية في عمليات منظمة التجارة العالمية. ومن بين ما أسفرت عنه هذه الشراكة دراسة أُحادية الموضوع نُشرت بالاشتراك مع مركز الجنوب عنوانها ''الجنوب وجدول أعمال منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة المتعددة الأطراف'' وهي دراسة اشتد الطلب عليها من البلدان النامية. ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادرة ولدت اهتماما كبيرا فيما بين المؤسسات الشمالية. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تعاونت لجنة أوكسفورد للإغاثة من الجوع (أوكسفام) مع المبادرة لتنظيم حلقة دراسية عن الإصلاح المؤسسي لمنظمة التجارة العالمية ومولت مؤسسة روكفلر أعمالا ذات صلة بالموضوع بشأن الملكية الفكرية. كما ارتبطت منظمة التركيز على جنوب الكرة الأرضية، وهي منظمة غير حكومية يوجد مقرها في بانكوك، بالمبادرة بشأن القضايا الزراعية.

١٢ - وبدعم من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قدمت شبكة العالم الثالث إلى نطاق عريض من العناصر المؤازرة الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في الجنوب مواد تحليلية ومواد للتوعية بشأن قضايا التجارة والقضايا المتصلة بها وبشأن أثر العولمة على الجنوب. وخلال السنوات الثلاث الماضية، وفَّرت شبكة العالم الثالث للبلدان النامية أكثر

من ٥٠ تقريرا بحثيا تحليليا وورقات إحاطة بشأن قضايا حاسمة من قبيل اتفاقات التجارة؛ والعولمة وحقوق الإنسان، ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية والتنوع البيولوجي؛ والقضايا الإنمائية الحاسمة التي تواجه أقل البلدان نموا. وقد نُظم عدد من الحلقات الدراسية التي تتناول قضايا معينة للدبلوماسيين من بلدان الجنوب الذين يوجد مقرهم في جنيف بشأن قضايا مثل آلية تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية والأزمة الاقتصادية، والآثار الاجتماعية، والاستجابة الشعبية. وقد أتاحت الحلقة الدراسية المتعلقة بالأزمة الاقتصادية وآثارها الاجتماعية، المعقودة في الفلبين في عام ١٩٩٩، والاجتماع الاستشاري المشترك بين مجموعة الـ ٧٧ والمنظمات غير الحكومية، المعقود في جنيف في عام ١٩٩٩، قبل انعقاد مؤتمر سياتل الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، لممثلي بلدان مجموعة الـ ٧٧ ومجتمع المنظمات غير الحكومية الدولي الفرصة لتبادل الآراء بشأن القضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية والاستعداد لمؤتمر سياتل. وحظيت هذه الخدمات بتقدير بالغ من قبل مقرري السياسات من الجنوب والشمال على السواء.

تدعيم الربط الشبكي المعرفي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٣ - تستهدف الأنشطة التي تدعمها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار هذه الفئة المساعدة في طرح القضايا التي تهم الجنوب بالذات في إطار خطط التنمية. وقد بُذلت جهود خاصة لتعزيز الربط الشبكي الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، مع الاستفادة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة.

١٤ - وتقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة وقاعدة بيانات مطورة لخدمات الإحالة إلى مصادر المعلومات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لبناء نظام عالمي تفاعلي دينامي يُعرف باسم ''شبكة المعلومات من أجل التنمية''. وتركز مبادرة شبكة المعلومات من أجل التنمية على الخبرات المؤسسية والفردية للبلدان النامية وتستخدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتعزيز الشبكات المعرفية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتستخدم مبادرة شبكة المعلومات من أجل التنمية التي أعلنت في شباط/فبراير ٢٠٠٠، مجموعة من خدمات الإنترنت لتسليط مزيد من الأضواء على خبرة البلدان النامية، وتشجيع الربط الشبكي المعرفي فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهناك قاعدة بيانات مباشرة باسم (WIDE *Online*) تم تطويرها وتحديثها بالتعاون مع شركاء في البرازيل، تتولى التعريف بالخبراء والمؤسسات وأفضل الممارسات من الجنوب وتيسير إمكانية الاتصال بهم. وتحتوي قاعدة بيانات WIDE *Online* حاليا على بيانات مرجعية لأكثر من ٠٠٠ ٤٣ من الخبراء،

و ١٠ ٠٠٠ من المؤسسات، و ٤٠٠ ٠٠٠ من المنشورات. كما يوجد على الشبكة وعلى هيئة مطبوعة أكثر من ١٣٠ من الدراسات الإفرادية الابتكارية التي تم تجميعها لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهي توفر أيضا وصلات لـ ٢٠ قاعدة بيانات أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية تحتوي على معلومات إضافية عن الخبراء والمنشورات والمؤسسات وأفضل الممارسات.

١٥ - وتتعاون الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، من خلال خاصية الربط الشبكي (*InterLink*) التي تتميز بها، مع الشبكات والمؤسسات في استخدام نهج شبكة المعلومات من أجل التنمية لإبراز خبرات ومعارف البلدان النامية وتعزيز الربط الشبكي المعرفي اللامركزي فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، تقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدعم الأكاديمية الأفريقية للعلوم لتعزيز الربط الشبكي المعرفي فيما بين أعضائها البالغ عددهم ٦٠٠ ١ من العلماء والمهندسين الأفارقة والمؤسسات المنتسبة إليها. كما تم دعم ٣٤ من مراكز الاتصال الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (معظمها في أقل البلدان نموا) لإنشاء مواقع على الشبكة على الصعيد الوطني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كجزء من نظام شبكة المعلومات من أجل التنمية. وأنشئت بالتعاون مع ''بيلانت'' (أوتاوا، كندا) وبرعايتها منتديات للمناقشة لتيسير التعاون والربط الشبكي بالاتصال الإلكتروني المباشر لزيادة التعريف بشبكة المعلومات من أجل التنمية وأهداف الربط الشبكي المعرفي لهذه المبادرة. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٠، يشارك بصورة نشطة بالاتصال الإلكتروني المباشر أكثر من ٢٠٠ من أعضاء أفرقة المناقشة، يمثل كثير منهم منظماتهم، في مناقشة مجموعة واسعة من قضايا التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعلومات بشأن المبادرات والبرامج الجديدة القائمة في الجنوب. كما تقدم يوميا الخدمة الإخبارية الإذاعية بالإنترنت التابعة لشبكة المعلومات من أجل التنمية، بالتعاون مع مؤسسة كومكاست (جمهورية كوريا) عناوين الأخبار المتصلة بالتنمية وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتستهدف مبادرة شبكة المعلومات من أجل التنمية تلبية الاحتياجات اللامركزية للربط الشبكي المعرفي فيما بين بلدان الجنوب وتعمل بوصفها موردا تعاونيا لدعم جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن الممكن أن يعتبر اختيار شبكة المعلومات من أجل التنمية ضمن المجموعة النهائية المختارة للفوز بجائزة استوكهولم للتحدي، التي تقدمها مدينة استوكهولم بالاشتراك مع اللجنة الأوروبية، بمثابة اعتراف بمساهمتها الفريدة في سد ''الفجوة الرقمية'' بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

١٦ - وكانت إحدى المبادرات الهامة الأخرى هي شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتعزيز وتيسير تبادل المعلومات فيما بين الجزر بشأن البحوث والخبرات في مجال التنمية

المستدامة. وشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية هي مشروع مشترك بين الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبرنامج الربط الشبكي لأغراض التنمية المستدامة وضع بالتعاون مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة استجابة لبرنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمد في بربادوس في عام ١٩٩٤. ويوفر موقع شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الشبكة أدوات متقدمة للربط الشبكي لإجراء مناقشات أثيرية، وعقد مؤتمرات غير رسمية، وإجراء بحوث مركزة، وتقديم الوثائق وتخزينها، وإعداد قوائم بريدية. وتتلقى مواقع الشبكة أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ اتصال في الشهر من أكثر من ٩٥ بلدا. وتعمل الشبكة بصورة وثيقة مع المنظمات المعنية بقضايا تغير المناخ ولها وصلات مع هيئات وطنية رئيسية. كما اضطلع بأنشطة لبناء القدرات الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

١٧ - وبالإضافة إلى دعم الربط الشبكي المعرفي المستند إلى تكنولوجيا المعلومات، قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أيضا بدعم الشبكات التقليدية لممارسي التنمية في عدد من المجالات. فعلى سبيل المثال، أسفرت الجهود التعاونية مع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، ومؤسسة البلدان الأمريكية، عن جمع ٤٠٠ نبذة عن أفضل الممارسات للحد من الفقر في المنطقة. وأنتجت بشأن الموضوع ١٠٠ دراسة إفرادية تتعلق بالمجتمع المدني والقطاعين العام والخاص من الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وجامايكا والسلفادور وغواتيمالا وفنزويلا وكولومبيا. ونشر كتاب بعنوان ''العمل سويا من أجل التغيير: الحكومة ومجتمع الأعمال والشراكة المدنية من أجل الحد من الفقر في بلدان أمريكا اللاتينية'' (Working Together for Change: Government, Business and Civil Partnership for Poverty Reduction in LAC) وأنشئت شبكة تضم أكثر من ٥٠ من المنظمات الأكاديمية والبحثية. كما نشرت سلسلة من سبعة كتب بعنوان ''التحالف من أجل الحد من الفقر: الخبرات الناجحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' -Alianza para la Reduccion de la Probreza: Experiencias Exito sas en America Latina y el Caribe تتضمن أفضل الممارسات المختارة من البلدان المشاركة. كما أفادت التقارير بحدوث عدد آخر من عمليات تبادل الخبرات بين البلدان المشاركة وغيرها من البلدان المهتمة. وأنشئت صفحة على شبكة الإنترنت (http://www.alianzas.org) توفر معلومات عن الحالات والدروس المستفادة.

١٨ - كما قام برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالشراكة مع حكومة غانا ومؤسسة كارنيغي والمكتب الإقليمي لأفريقيا، بتيسير إنشاء شبكة منع الوفيات النفاسية، التي يتمثل الغرض منها في نقل أفضل الممارسات والمنهجيات الرامية إلى تخفيض حالات

الوفيات النفاسية إلى أدنى حد في البلدان من غرب أفريقيا إلى شرق أفريقيا. ويجري حاليا توسيع نطاق النجاح ليشمل البلدان الناطقة بالفرنسية وبلدان الجنوب الأفريقي. أيضا، قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالشراكة مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية، والوكالات الثنائية الأخرى، وشبكة الأنباء الاقتصادية، بدور حفاز في إنشاء مركز مرجعي مجتمعي ومحطة إذاعية في مجتمعات شرق أفريقيا أدى إلى تحسين تدفق المعلومات بشأن القضايا البيئية إلى السكان الرحل وسكان الريف، مما أسفر عن إدماجهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهم المحلية وتحسين قدراتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن بيئتهم.

١٩ - وتم تحويل مجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (Cooperation South)، وهي إحدى النواتج المميزة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مدى ما يقرب من ٢٠ سنة، إلى مجلة رئيسية معنية بالسياسات تبرز القضايا ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للجنوب وتعكس منظورات الجنوب بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية. وقد أسهم في هذه المجلة على مدة السنتين الماضيتين كتاب وسياسيون مشهورون دوليا في نفس الوقت الذي ازداد فيه توزيع المجلة بين المؤسسات ذات النفوذ واجتذبت انتباه زعماء العالم.

بناء شراكات عريضة القاعدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة

٢٠ - خلال السنتين الماضيتين، ساعد برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تطوير مفهومي ''البلد المحوري'' و ''التعاون الثلاثي'' ومراكز التفوق لبناء شراكات أقوى وأكثر دينامية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية حول عدد محدود من مجالات التنمية البشرية المستدامة وحشد موارد تقنية ومؤسسية ومالية للتنفيذ المشترك وتحقيق الاستدامة. ويورد فيما يلي عدد بضع أمثلة على ذلك.

٢١ - فثمة فكرة رئيسية مبتكرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تستند إلى الوسيلة المجربة لذلك التعاون المتمثلة في المواءمة بين القدرة والاحتياجات، هي المنتدى المشترك فيما بين الأعمال التجارية، الذي يستهدف التوصل إلى صفقات تجارية محددة فيما بين بلدان الجنوب. ومع تزايد التركيز والطلب على زيادة دور القطاع الخاص في التنمية، قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور ريادي في إنشاء أول منتدى أفريقي آسيوي للأعمال التجارية في عام ١٩٩٩، متابعة لمبادرة مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا. وقد قام المنتدى، بالتعاون مع حكومة ماليزيا، والمؤسسة الماليزية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي،

ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ وبتمويل من حكومة اليابان أساسا، بحشد نحو ٢٣٠ مؤسسة للأعمال التجارية من ٢٥ بلدا أفريقياً و ٦ بلدان آسيوية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في كوالالمبور لاستطلاع فرص جديدة للتجارة والاستثمار. وتم في ذلك الاجتماع توقيع ٢٧ مذكرة تفاهم، أسفرت حتى الآن عن عقد صفقات مؤكدة قيمتها ٢٠ مليون دولار. ومن المتوقع عقد المزيد من الصفقات والمعاملات مع تواصل المفاوضات فيما بين الشركات المشاركة. وقد استغرق الإعداد للمنتدى جهودا مكثفة، بدأت بعقد حلقات عمل لبناء القدرات لإعداد المشاركين في مجالات رئيسية من مجالات الأعمال التجارية مثل التفاوض على الدخول في شراكات استراتيجية، وإعداد خطط للأعمال التجارية، ودخول الأسواق الأجنبية. وتم بعد ذلك إجراء تحليل صارم لفرص التجارة فيما بين المناطق، وتحديد معايير الأهلية، ومراجعة الشركات المختارة، وإعداد استعراض مقارن للأطر القانونية والتنظيمية، وإعداد نبذات عن المستثمرين. وكانت أهم خطوة في ذلك الصدد هي الحصول على التزامات والعمل على المواءمة قبل انعقاد المنتدى بين الشركات المشاركة لزيادة فرص عقد صفقات فعليا أثناء المنتدى. وقد ولَّد هذا النهج بالفعل اهتماما هائلا في المنطقتين، ويُعتزم عقد منتدى ثان من هذا القبيل في منتصف عام ٢٠٠١ في أفريقيا. وبالرغم من أهمية هذه المعاملات، فإن هذه العمليات ذات الطابع التجاري الصرف والمنهجيات التي استحدثتها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لأغراض تحقيق ذلك التعاون بالتحديد يمكن أن توفر دروسا قيِّمة للآخرين لدعم مبادرات مماثلة.

٢٢ - ويتصل أحد أنجح جهود التعاون ''الثلاثي'' بالأمن الغذائي. فهناك مبادرة أفريقية آسيوية مشتركة لبحوث الأرز تضطلع فيها رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا بالدور القيادي، بتمويل من حكومة اليابان أساسا، وبدعم تقني من المؤسسات البحثية في الصين وفرنسا والولايات المتحدة واليابان، وثلاثة مراكز تابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، و ١٧ مؤسسة عضو في الشبكة الوطنية للبحوث الزراعية لغرب أفريقيا. وقد استنبطت المبادرة بالفعل أكثر من ٢٠ سلالة أسرية من أصناف الأرز الأفريقية الجديدة التي يمكن أن تزيد الغلة بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٢٠٠ في المائة. وقد اشترك حتى الآن أكثر من ٥ ٠٠٠ مزارع في ١٧ بلدا في غرب أفريقيا في استخدام هذه الأصناف الجديدة. ووفقا لرابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا، فإن الأصناف الجديدة، حتى مع افتراض زيادة غلتها من الحبوب بنسبة متواضعة من ١٠ إلى ١٥ في المائة، يمكن أن تحقق زيادة سنوية في إنتاج الأرز في غرب أفريقيا بما مقداره ٢٥٠ ٧٥٠ ألف طن، بما يؤدي إلى تخفيض

الواردات بنسبة من ١٠ إلى ٢٥ في المائة، بما قيمته من ٦٢ إلى ١٨٧ مليون دولار، وزيادة دخل المزارعين بنسبة ٢٥ في المائة.

٢٣ - واستطاع البرنامج، بالشراكة مع حكومة سنغافورة، بوصفها بلدا محوريا، من دعم برنامج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مخصص للدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والتنمية الحضرية، وإدارة البيئة، دفعت حكومة سنغافورة أكثر من ٥٠ في المائة من تكلفته ودفعت البلدان الكاريبية المشاركة نحو ٢٠ في المائة منها. أيضا، ربما تعتبر مبادرة المرور العابر لشمال شرق آسيا، التي قام فيها البرنامج بدور حفاز بالتعاون مع الأونكتاد والصين والاتحاد الروسي ومنغوليا، إحدى أهم النتائج الملموسة للشراكة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد أدت المبادرة إلى عقد اتفاق بين الصين ومنغوليا لتخفيض تعريفة النقل بالسكك الحديدية بنسبة ٥٠ في المائة بدءا من حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

أعمال البرمجة الابتكارية القائمة على العملاء تجربة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٤ - ما برح مبدأ إنجاز المزيد بموارد أقل هو المبدأ الاستراتيجي الرئيسي للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية، مما مثّل تحديا للوحدة لأن تتحرى الابتكار في نهجها تجاه البرمجة. وأحد المبتكرات الهامة في هذا الصدد هو النهج الريادي. ولا تقيَّم مبادرة النهج الريادي بحجمها من حيث تعقُّدها والمدخلات من الموارد، بل يُحكم عليها بأثرها القيادي في استنباط مهمة واضحة، والتركيز المواضيعي، والتوجُّه الأقاليمي القوي، وبأن تكون ملكيتها لأصحاب المصلحة من الجنوب. وينطوي إعداد مبادرة ''للنهج الريادي'' على أربع مراحل أساسية. ففي مرحلة بدء البرنامج، ينصب التركيز على الإنصات للعملاء والقيام بصورة مشتركة بتحليل نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والاتفاق بشأنه وبحث إمكانات الربط على المستوى الأقاليمي. وتنطوي المرحلة الثانية على التشاور الجاد لعقد اتفاق، والمواءمة بين احتياجات معينة والقدرات، وترسيخ الشراكات. وفي المرحلة الثالثة، يُشرع في الاضطلاع بأنشطة تحت قيادات مؤسسية من الجنوب، مع تكثيف التعاون المؤسسي وتدعيم قدرات مؤسسية معينة. أما في المرحلة الرابعة، فينصب التركيز على إجراء تقييم صارم لعمليات البرنامج، وتوثيق النتائج والدروس المستفادة وبيان إمكان تكرارها. وفي المرحلة النهائية، يتعلق الأمل بقيام الشركاء الآخرين بتبني النهج وتكييفه لكي يلائم برامجهم الرئيسية. ويتمثل أحد العناصر المهمة بصفة خاصة في هذه العملية في أنها تتيح لنطاق متباين من أصحاب المصلحة من الجنوب إمكانية تحديد

أولوياتهم، واختيار شركائهم، والمواءمة بين القدرات والاحتياجات فيما بين أنفسهم، وتقاسم مسؤوليات التنفيذ. ويلخص الشكل ١ الأساس المنطقي لهذه العملية.

الشكل ١: خريطة العمليات لمبادرة النهج الريادي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

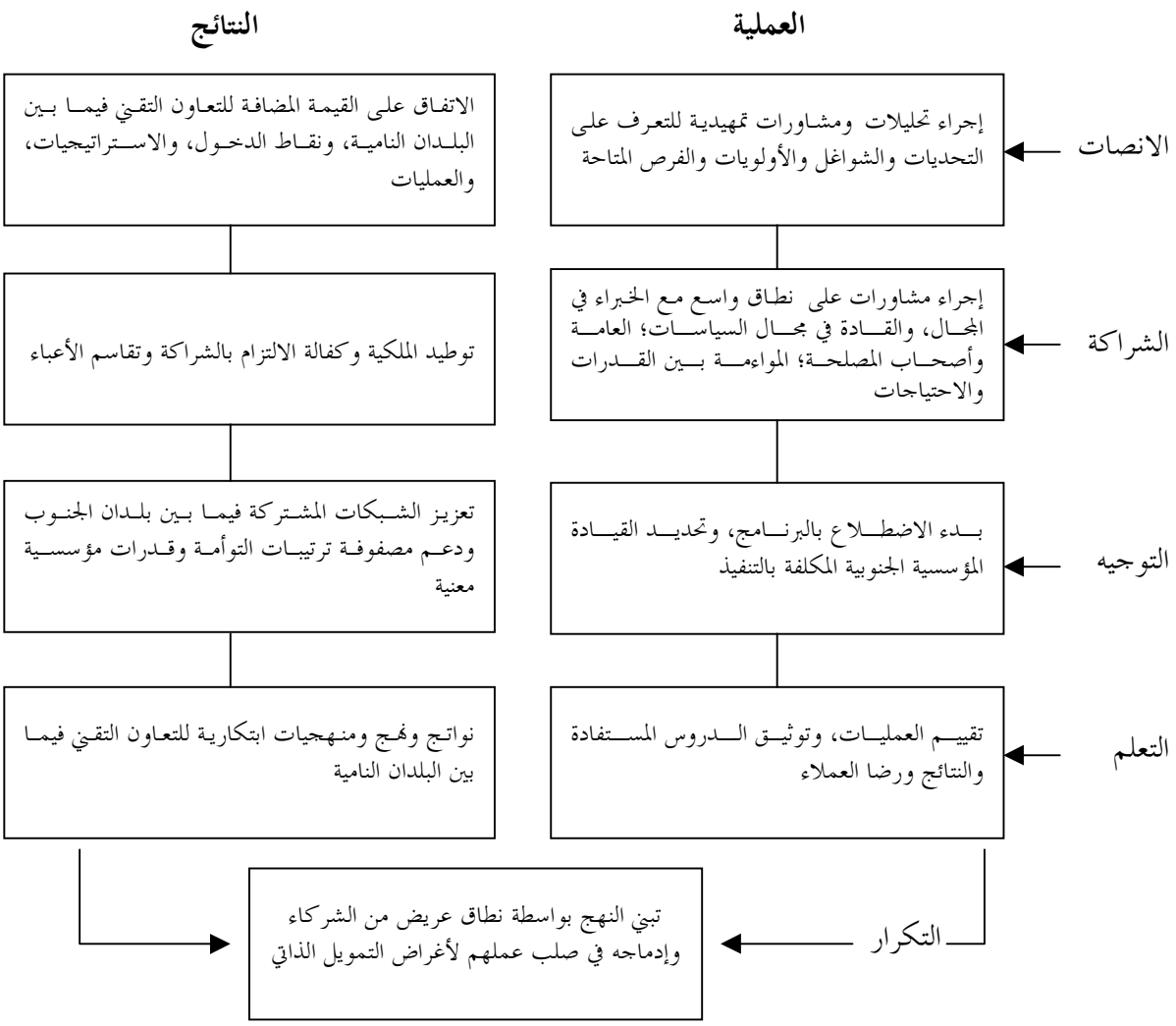

٢٥ - وقد تم على مدى السنوات الثلاث الماضية تطوير النهج الريادي وغيره من الوسائل الابتكارية لبرمجة وحشد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية استنادا إلى عقدين من الخبرة العملية والتوجيه من نطاق عريض من أصحاب المصلحة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأدت هذه الاستراتيجية إلى جعل عملية بناء القدرات في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أكثر استهدافا للغرض، وفكرة الملكية أجدى، والشراكات أكثر نفعا. وهي مجتمعة تشكل نموذجا جديدا تماما لحشد وتفعيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٦ - ويمكن إدراك القيمة الحقيقية لهذا النموذج الجديد من الزيادة الملموسة في اهتمام المانحين ومشاركتهم في مبادرات ''النهج الريادي'' للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واستطاع برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية حشد ما مجموعه نحو ١٧,٠ مليون دولار في صورة موارد غير أساسية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، وذلك بالدرجة الأولى من حكومات اليابان وجمهورية كوريا (لمبادرة ''النهج الريادي'' في مجال العلم والتكنولوجيا) وأيرلندا ومن مؤسسة فورد (لمبادرة ''النهج الريادي'' المتعلقة بالسياسة الاجتماعية لإدارة مخاطر العولمة). كما أعلنت حكومة الصين مؤخرا عن تبرعها بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار لدعم مبادرات ''النهج الريادي''. ومكّنت هذه الموارد برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من دعم عدد من مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الكبيرة النطاق التي لم يكن من الممكن الاضطلاع بها في ظل التمويل من الموارد الأساسية وحدها.

٢٧ - ويمكن أيضا الحكم على نجاح النظام الجديد من الحجم الكبير من الأموال الإضافية والمساهمات العينية التي أسهم بها نطاق عريض من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين في مبادرات ''النهج الريادي'' للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فمثلا، اجتذبت شبكة المعلومات من أجل التنمية دعما من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في الجنوب والشمال. وفي البرازيل، أسهمت وزارة العلم والتكنولوجيا، ومجلس تطوير العلم والتكنولوجيا، ومركز ''رسيف'' للدراسات والنظم المتقدمة، بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لتطوير النظام، وبمبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار في السنة لمدة الثلاث سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ من أجل تشغيل النظام. ومولت مؤسسة كومكاست المحدودة تطوير دائرة أنباء شبكة المعلومات من أجل التنمية بتكلفة تبلغ نحو ٠٠٠ ٢٠٠ دولار. ويضم الشركاء الآخرون الذين أسهموا بخبرتهم في تعزيز شبكة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مركز بحوث التنمية الدولية، وبرنامج الربط الشبكي للبلدان الآسيوية في سنغافورة، ومؤسسة ''بيلانت'' في أوتاوا، كندا؛ وشبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية في إيطاليا؛ وشبكة العالم الثالث في ماليزيا؛ والمركز الكاريبي لإدارة التنمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

ثالثا تعزيز التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب

٢٨ - أدى التقدم السريع في العولمة وتحرير التجارة إلى إحداث تغيير كبير في العالم منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام ١٩٧٨. وقد ترسخ الآن نظام متعدد الأطراف تحكمه القواعد بإنشاء منظمة التجارة العالمية وآليتها لتسوية المنازعات في مجال التجارة الدولية والقضايا المتصلة بالتجارة واعتماد عدد من الاتفاقيات الدولية المتصلة بالتنمية الاجتماعية والقضايا الجنسانية والبيئية. وبالإضافة إلى ازدياد الوعي بضرورة بذل جهود مشتركة لمعالجة قضايا المنافع العامة العالمية، أصبح العالم اليوم أكثر ترابطا بكثير عما كان عليه منذ ٢٠ سنة. وأدى تخفيض الحواجز التجارية على مستوى العالم، وتكامل أسواق رأس المال، ولامركزية عمليات الإنتاج، والتقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجتمعة، إلى ظهور سياق مختلف تماما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

منطق جديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٩ - بالرغم من أن جميع البلدان النامية تقريبا ما برحت تعكف على تكييف سياساتها المحلية في السنوات الأخيرة لتتوائم مع النظام الجديد للتجارة العالمية والاقتصاد الكلي، فإن تأثيرها ما زال ضعيفا في آليات الحكم في الاقتصاد العالمي. وما زالت قدرتها محدودة، كبلدان فردية، على حماية مصالحها الذاتية في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات من قبيل التجارة والتمويل والاستثمار. وبالمثل، فإنه بالرغم من أن العولمة قد أتاحت فرصا جديدة للبلدان التي تتوفر لديها وسائل سياساتية وقدرات مؤسسية وتقنية للمشاركة في تنامي التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي، فإن بلدانا كثيرة أخرى تتخلف عن الركب ويجري تهميشها. والفجوة آخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء، سواء بين الشمال والجنوب أو فيما بين بلدان الجنوب. وهذه الحقائق تطرح بوضوح منطقا جديدا لحفز الجنوب على القيام بإجراءات جماعية متعمدة.

٣٠ - وبالتوازي مع تغير الاقتصاد السياسي العالمي، فإن نموذج التنمية ذاته قد تغير إلى حد كبير. ومع التركيز الحالي على التنمية البشرية، فإن خطط التنمية تتضمن حاليا قضايا من قبيل الحكم العالمي، والسلم والأمن، بالإضافة إلى النمو والتعليم والصحة والبيئة والتمكين. وتحولت الدوافع الأيديولوجية المحركة للتنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى استهداف الناس، كما هو ظاهر من التركيز على القضاء على الفقر والاتجاه نحو الديمقراطية القائمة على المشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القضايا المتعلقة بكفاءة المعونة وتناقص مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى العقد الماضي قد أدت إلى حد كبير إلى تلاقي وجهات النظر داخل المجتمع الإنمائي بشأن أهمية الشراكة والملكية وتقاسم الأعباء بالنسبة للبلدان

النامية فيما يتعلق بتنميتها. ويعتبر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قناة طبيعية لإدخال الجنوب في صلب التنمية الدولية.

٣١ - وعلى مدى الـ ٥٠ سنة الماضية، طور عدد كبير من البلدان النامية قدرا كبيرا من المعارف واكتسب قدرات وخبرات في مجال وضع سياسات واستراتيجيات اجتماعية اقتصادية وبيئية على الصعيد الوطني، وفي مجال إنشاء أطر ومؤسسات قانونية وسياسية وتنظيمية ملائمة. كما استحدث كثير منها تكنولوجيات جديدة وأنشأ كفاءات جديدة في مجالات الطاقة المتجددة، والهندسة الوراثية، والتكنولوجية الحيوية، والإلكترونيات وأشباه الموصلات، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. ويمكن للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يساعد في إطلاق المخزون الهائل الكامن من المعارف والقدرات الجنوبية بوصفها مصادر مهمة لإسداء المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات للبلدان النامية الأخرى.

نموذج جديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٢ - تقتضي التغييرات التي حدثت في الاقتصاد السياسي العالمي على مدى العقدين الماضيين اعتماد نموذج جديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يكون فيه،

(أ) الدافع للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مستمد من حاجة البلدان النامية إلى صياغة استجابة استراتيجية لمقتضيات العولمة وحاجتها إلى أن تكون فعالة في التفاوض والمسايرة والتنافس في النظام الجديد المتعدد الأطراف الذي تحكمه قواعد؛

(ب) التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يركز على المنحى القطاعي والمشاريعي بقدر تركيزه على المنحى الأساسي والاستراتيجي؛

(ج) مضمون التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليس مجرد انتقال الخبراء التقنيين والمعدات الفنية بصورة عارضة فيما بين بلدان الجنوب، بل بالأحرى تبادل نظم كاملة لتصميم السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها؛

(د) عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تتعلق بدرجة أكبر بالتشخيص المتبادل للتحديات المشتركة فيما بين بلدان الجنوب، وتحديد الاحتياجات من القدرات وجوانب القوة فيها، وإرساء الأسس ووضع مناهج مشتركة لمعالجة المشاكل المشتركة، وتجميع الموارد المؤسسية والتقنية والفكرية والمالية لحلها؛

(هـ) مجتمع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يقتصر تكوينه على حكومات الجنوب فحسب، بل يشمل أيضا القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرنامج الإنمائي

٣٣ - في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٩ بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/54/425)، كرر الأمين العام التأكيد على أن ''زيادة توجيه الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية صوب دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب تمثل عنصرا هاما من عناصر استراتيجية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي''. ووفقا لذلك، من المرجح أن يصبح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مدمجا بصورة أكثر وضوحا من الوجهة التنفيذية في البرامج والأنشطة العادية لمنظومة الأمم المتحدة.

٣٤ - وما برح استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتزايد بالفعل في البرنامج الإنمائي. وتحدد الآن نسبة نحو ٥٠ في المائة من البرامج القطرية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إما في أطر التعاون القطري أو في مشاريع محددة. كما أصبحت البرامج الإقليمية ودون الإقليمية أكثر توجها بكثير نحو التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وما برحت أيضا البرامج والصناديق الأخرى التابعة للبرنامج الإنمائي مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، تولي اهتماما أكبر بكثير لتبادل الخبرات والتجارب فيما بين بلدان الجنوب. وفي إطار خطط الأعمال المستهدفة لمدير البرنامج، يكلف برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدور رئيسي. ويقتضي مبدأ ضرورة أن يتعلم البرنامج الإنمائي كيفية حشد موارده أن يكون هناك تعاون فعال مع نطاق عريض من الشركاء. والمنظمة ملتزمة التزاما قويا بالاستعانة بالخبرات والممارسات الجيدة من الجنوب. وسيُعمل على إشراب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كافة أعمال البرنامج الإنمائي في صياغة المشورة المتعلقة بالسياسات الاستراتيجية، وتعزيز شبكات المعارف، ودعم قدرة البلدان على الاستجابة لظاهرة العولمة.

٣٥ - وسيلجأ البرنامج الإنمائي الآن بدرجة أكبر إلى الاستعانة بالخبرات والقدرات المتاحة في البلدان النامية في الاضطلاع بالأعمال الأساسية في مجال السياسات والأنشطة المؤسسية لبناء القدرات في مجالات مختارة ذات أولوية. وسيتم حشد الكفاءات المؤسسية والسياساتية من الجنوب لزيادة تركيز سياسات البرنامج الإنمائي على أنظمة الحكم المنحازة للفقراء؛ والسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ وسياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة بيئيا؛ فضلا عن سياسات العلم والتكنولوجيا، مع التركيز بصفة خاصة على تكنولوجيا المعلومات. ومن شأن إجراء مبادلات في هذه المجالات بصورة منهجية فيما بين بلدان الجنوب أن تعزز قدرات البلدان النامية على المشاركة بصورة أكثر فعالية في عالم يتجه نحو العولمة. وستبذل جهود متعمدة لتجميع الموارد بغرض المساعدة في إنشاء تحالفات من الخبرات القادرة على الاستدامة ذاتيا فيما بين بلدان الجنوب حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل

الحكم العالمي، وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، والتنوع البيولوجي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٦ - ومن الوجهة التنفيذية، سيقوم البرنامج الإنمائي بدمج استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مفاهيم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر التعاون القطري، وأطر التعاون الإقليمي والعالمي، وصياغة هذه الأطر وتنفيذها، فضلا عن أطر النتائج الاستراتيجية. وسيعتبر كبار المديرين على مختلف المستويات مسؤولين عن الأداء وعن تقديم تقارير بالنتائج من خلال نظام تقديم التقارير السنوية الذي يركز على النتائج. وستقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بإعداد مبادئ توجيهية تفصيلية بشأن المسائل التنفيذية، وذلك بالتعاون مع فريق دعم العمليات، ومكتب السياسات الإنمائية، والمكاتب الإقليمية، والوحدات الأخرى ذات الصلة.

رابعا - توجّه البرنامج الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل

٣٧ - في إطار استراتيجية البرنامج الإنمائي المتعلقة بإضفاء طابع اللامركزية، ستقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بنقل اثنين من المستشارين في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى الميدان. وسيعمل المستشاران على نحو وثيق مع شبكة تتألف من ٥٠ من الأخصائيين التابعين لمكتب السياسات الإنمائية المنتدبين في المناطق. وتستهدف هذه الفكرة تعزيز مجتمع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية العامل في الميدان والذي تتميز توجهاته بالمنحى العملي. وسيتألف هذا المجتمع من شبكات تنحو نحو التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ والخبراء الجنوبيين المهتمين، ومؤسسات المعارف، ومراكز التفوق؛ ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية مختارة، ومنظمات مختارة من المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ ومراكز التنسيق التابعة لحكومات البلدان النامية؛ والوكالات والهيئات والمؤسسات المانحة المهتمة؛ ومراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل البرنامج الإنمائي، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، يمكن إلى حد كبير تعزيز الدعم العالمي للتعاون التقني المتعدد الأطراف فيما بين البلدان النامية.

٣٨ - وفي إطار هذا المجتمع، ستظل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي محور التعاون المتعدد الأطراف فيما بين بلدان الجنوب. وستركز الوحدة خبراتها وتجاربها تركيزا شديدا في مجال إنشاء شراكات عريضة القاعدة على وضع استراتيجيات والاضطلاع بمبادرات ذات قيمة ابتكارية وحفازة، وبخاصة قابلة للتكرار؛ وبشأن دعم المناصرين للتعاون

التقني فيما بين البلدان النامية في المؤسسات؛ وبشأن حشد الموارد من نطاق عريض من الشركاء لتحقيق نتائج ملموسة. ويبين الشكل ٢ الصورة العامة لهذا المجتمع.

الشكل ٢ – مجتمع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

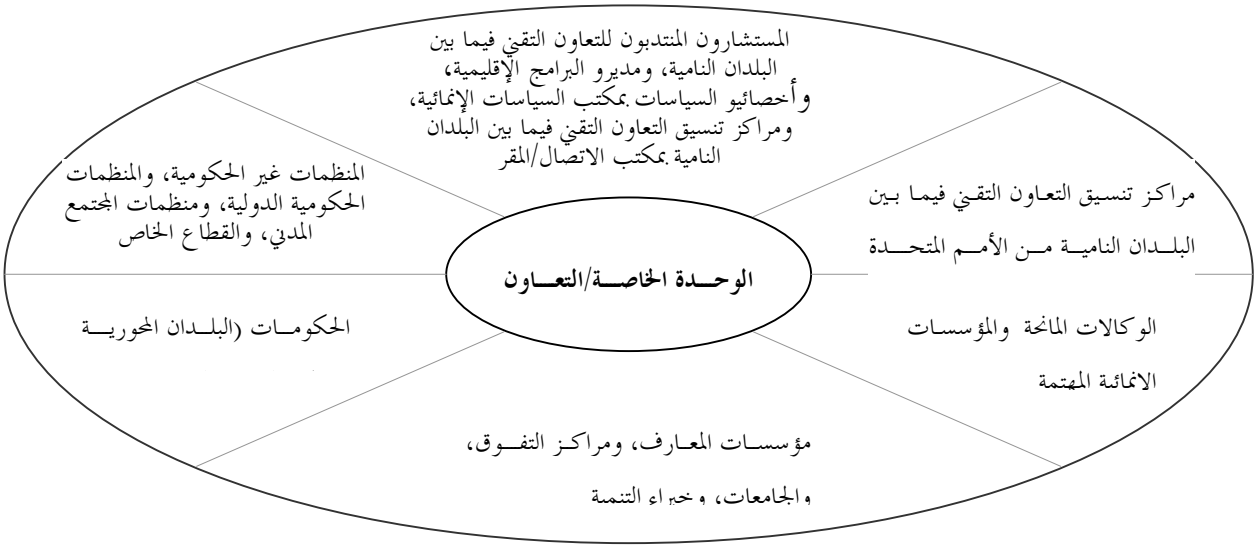

٣٩ – ولتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتواضعة للبرنامج الجديد، سيركز ذلك البرنامج على المجالات التي تشتد فيها الحاجة المعلنة إلى بناء القدرات السياساتية والمؤسسية في البلدان النامية؛ والتي يكون فيها التزامها بالعمل معا لتحقيق الأهداف المتفق عليها أقوى ما يمكن؛ والتي يكون فيها احتمال مشاركة المانحين والشركاء الآخرين غير الحكوميين ودعمهم أعلى ما يمكن؛ والتي يمكن فيها أن يكون أداء الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أفضل ما يمكن.

٤٠ – وفي مواجهة ظاهرة العولمة، من الواضح أنه توجد حاجة ماسة في البلدان النامية للعمل معا في مجموعات أو ككل لتعزيز فعالية قدرتها على التفاوض في عمليات الحكم العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان النامية، لدى تكيفها مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الناشئ، عليها أن تتعلم الكثير بعضها من بعض بشأن كيفية اكتساب المرونة وحماية مصالحها الوطنية في التنمية البشرية.

٤١ – **تركيز البرنامج**. دعما لجهود البلدان النامية من أجل أن تصبح مشاركة على نحو أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي الناشئ وفي التعاون الإنمائي الدولي، سيوجّه برنامج التعاون

التقني فيما بين البلدان النامية إلى القضايا ذات الأولوية في مجالات التجارة والاستثمار وإدارة الاقتصادي الكلي؛ والتكامل والتحول الاجتماعيين؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وتنمية القطاع الخاص مع التركيز بصفة خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والإدارة البيئية. وسيصمم البرنامج لحشد جهود البلدان لوضع حلول وتعبئة الموارد للاستجابة للتحديات المشتركة التي تواجهها في هذه المجالات.

٤٢ - **استراتيجيات التنفيذ**. بالرغم من أن الاستراتيجيات العامة ما زالت تتوخى الابتكار، وتقوم على تحقيق النتائج، وخدمية المنحى، سيتم وضع مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية حول المهام الرئيسية للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مثل الدعوة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإجراء حوار في مجال السياسات، والربط الشبكي الأقاليمي، وبناء الشراكات، وتعبئة الموارد.

٤٣ - وسيقدم إطار جديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في أوائل عام ٢٠٠١. وبالرغم من أن الطلب على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية سيزداد، فإن الحالة المالية الراهنة للبرنامج الإنمائي تشير إلى أنه لن يمكن زيادة الاعتمادات المخصصة من الموارد العادية فوق نسبة الـ ٠,٥ في المائة الحالية إلا بدرجة متواضعة.

خامسا - توصيات باتخاذ إجراءات من جانب المجلس التنفيذي

٤٤ - قد يود المجلس التنفيذي أن:

١ - **يحيط علما** بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٢ - **يعترف** بالمساهمات التي قدمتها بعض البلدان المانحة والشركاء غير الحكوميين إلى الصندوق الاستئماني المشترك فيما بين بلدان الجنوب، ويشجع جميع البلدان على بذل جهود لزيادة دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٣ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها مدير البرنامج لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ويعترف بما تقوم به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من دور فريد في هذه الجهود؛

٤ - **يزيد** الاعتماد المخصص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فوق نسبة الـ ٠,٥ في المائة الحالية من الموارد الأساسية خلال دورة البرمجة المقبلة (٢٠٠١-٢٠٠٣).